

Distr.  
GENERAL

S/1994/817  
12 July 1994  
ARABIC  
ORIGINAL: ENGLISH

## مجلس الأمن



### تقرير الأمين العام عن الحالة في اليمن

#### أولاً - مقدمة

١ - يقدم هذا التقرير عملاً بقرار مجلس الأمن رقم ٩٣١ (١٩٩٤) المؤرخ ٢٩ حزيران/يونيه ١٩٩٤، الذي طلب المجلس فيه إلى الأمين العام وجميعه الخاص مواصلة المحادثات تحت رعايتهم مع جميع المعنيين، بهدف تنفيذ وقف دائم لإطلاق النار وإمكانية إنشاء آلية مقبولة للجاحبين، يفضل أن تشتراك فيها بلدان من المنطقة، لرصد وقف إطلاق النار والتشجيع على احترامه والمساعدة على منع انتهائه، وتقديم تقرير إلى الأمين العام.

#### ثانياً - آلية رصد وقف إطلاق النار

٢ - عقب المناقشات التي أجريتها على حدة مع السيد حيدر أبو بكر العطاس، الذي يمثل الجنوب، والدكتور عبد الكريم الإرياني، وزير التنمية والتخطيط في حكومة جمهورية اليمن، في ٢٤ حزيران/يونيه ١٩٩٤، قام مبعوثي الخاص بترتيب عقد اجتماع وجهه بين الزعيمين اليمنيين في ٢٨ حزيران/يونيه. وقد عقد فيما بعد سلسلة من الاجتماعات المشتركة معهما بغية التوصل إلى اتفاق بشأن وقف إطلاق النار وإمكانية إنشاء آلية لمواصلته.

٣ - ووفقاً لقرار مجلس الأمن رقم ٩٢٤ (١٩٩٤) المؤرخ ١ حزيران/يونيه ١٩٩٤ و ٩٣١ (١٩٩٤) واستناداً إلى اتفاق وقف إطلاق النار الموقع في موسكو في ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٤ (S/1994/778، المرفق)، أفضت المناقشات بين الجاحبين إلى اتفاق عام مؤقت بشأن إنشاء آلية للإشراف على وقف إطلاق النار.

٤ - وبناءً على هذه المناقشات، اجتمع مبعوثي الخاص مع سفراء بلدان المنطقة التي اقترح الطرفان أنها يمكن أن توفر مراقبين وسألهم إن كان يسعهم أن يؤكدوا من حيث المبدأ استعداد بلدانهم للمشاركة في الآلية المذكورة أعلاه. وكان رد فعل معظم هذه البلدان إيجابياً، إلا أن الكثير منها أعرب عن القلق لأنه لم يجر بعد التقييد بوقف إطلاق النار في الواقع.

٥ - وفيما يتعلق بمسألة تمويل الآلية، أقام مبعوثي الخاص، خطوة تمهدية، اتصالاً مع الحكومات المهتمة بالأمر في المنطقة التي أحاطته علماً برغبتها في المساهمة في صندوق خاص ينشأ لهذا الغرض، بشرط سريان وقف إطلاق النار.

### ثالثا - وقف إطلاق النار

٦ - من الواضح أن المناقشات بين الجانبين اليمنيين، أو مع بلدان من المنطقة، بشأن مسألة إنشاء آلية وتمويلها، لا يمكن أن تتحقق تقدما كبيرا ما لم يجد الطرفان بصورة ملموسة إرادتهما السياسية بشأن التنفيذ الفعلي لوقف إطلاق النار ويتعاونا من أجل سريانه.

٧ - وفي ثمانى مناسبات، تم الاتفاق على تواريخ وساعات كي يدخل فيها وقف إطلاق النار حيز التنفيذ. وفي ثمانى مناسبات، لم يستمر وقف إطلاق النار أكثر من بضع ساعات. بل أنه في بعض المناسبات، حان الوقت المحدد ومضى، ولم يتوقف القتال حتى للحظة واحدة.

٨ - وحيث أنه كان من الواضح أن أحد الطرفين أقوى بكثير من الطرف الآخر، أخذ يتضح أنه يجري التماس حل عسكري ويجرى تجاهل القرارين ٩٢٤ (١٩٩٤) و ٩٣١ (١٩٩٤) رغم التأكيدات المتكررة بقبول الجانبين لهما ورغبتهم في تنفيذهما.

٩ - وفي أوائل تموز/يوليو، اشتدت حدة القتال وتجاوزت الأحداث في الميدان الجهود الدبلوماسية التي بذلت في نيويورك وغيرها من أجل احتواء الأزمة. وفي ٦ تموز/يوليه، وبعد معارك شرسة، لا سيما في عدن وحولها، سيطرت قوات موالية لحكومة صنعاء على المدن الرئيسية في الجنوب. ورغم ورود بعض الأنباء التي تتحدث عن وجود جيوب للمقاومة واستمرار بعض المعارك هنا وهناك، يبدو أن الأنشطة العسكرية قد توقفت الآن.

### رابعا - الحالة الإنسانية

١٠ - مع استمرار المعارك، تفاقمت الحالة الإنسانية في عدن. وقد ذكرت في تقريري السابق (S/1994/764) أن المياه أخذت تشح. وبعد ذلك أصبحت الظروف خطيرة للغاية: لا تتوفر المياه الجارية ولا المعدات اللازمة لسحب المياه من حوالي ٤٠ بئرا بالمدينة.

١١ - وقد قامت لجنة الصليب الأحمر الدولية، وهي تعمل من خلال مندوبيها في صنعاء وعدن، بترتيب تسليم حمولة سفينتين من المعونة العاجلة، بما في ذلك مضخات مياه ومولادات كهرباء. وقد عمل موظفو الصليب الأحمر في عدن، بما درجوا عليه من تعان وغيره، على مدار الساعة لتوفير بعض المياه لسكان المدينة. وقد ناشدوا ترتيب وقف إطلاق النار لأسباب إنسانية بحثة من أجل إصلاح محطة المياه. ورغم الالتزامات الأكيدة التي قدمت للأمم المتحدة وللجنة الصليب الأحمر الدولية، استمر القتال دون هوادة. واتضح أن إصلاح محطة المياه الرئيسية في بير ناصر سيستغرق فترة زمنية طويلة وأن الحل الوحيد للأجل القريب هو نقل المياه بالشاحنات. ومرة أخرى طلبت لجنة الصليب الأحمر الدولية اعلان هدنة كي يتتسنى

لها إحضار قافلة من ١٨ شاحنة لتوزيع المياه على بعض أجزاء المدينة. ومرة أخرى، قدمت وعود جازمة إلا أنه لم يتم الوفاء بها.

١٢ - وأود أن أغتنم هذه الفرصة كي أعرب للجنة الصليب الأحمر الدولية عن تقدير الأمم المتحدة للأعمال المثيرة للإعجاب التي قامت بها وما زالت تقوم بها في ظروف معاكسة في اليمن. وأود أيضاً أن أقر بالخدمة المتفانية التي تؤديها المنظمات غير الحكومية وأعرب عن أسفني للموظفين الطبيين التابعين لمنظمة أطباء بلا حدود الذين أصيبوا في عدن في الأسبوع الماضي.

١٣ - وقد ظلت إدارة الشؤون الإنسانية تتبع الحالة عن كثب شديد بالتعاون مع المبعوث الخاص. وكما أوضحت في تقريري السابق (S/1994/764)، أجري تقييم أولي في أوائل حزيران/يونيه. ويجري استكمال هذا التقييم ومن المتوقع أن تقوم بعثة جديدة مشتركة بين الوكالات بزيارة اليمن، وبخاصة عدن والمناطق الأخرى المتأثرة بالحرب، في الأيام القليلة القادمة. ويجري بالفعل التعميل بإرسال معونة طارئة من المخزونات الموجودة في المنطقة، لا سيما في جيوبوتي. وتنشط أيضاً منظمات أخرى وبعض البلدان الأعضاء في الإعداد للمساهمة في جهود الإغاثة.

١٤ - وفي ١٠ تموز/يوليه ١٩٩٤، توجه إلى عدن مساعد الأمين العام للشؤون العسكرية في جامعة الدول العربية، الذي كان يزور اليمن، وذلك مع المنسق المقيم للأمم المتحدة الدكتور عوني العاني وممثلي وكالات أخرى. ومن المقرر أن تكون الأمم المتحدة قد قامت بتوزيع أحد عشر طناً من الأدوية وأغذية الأطفال في اليومين أو الثلاثة أيام الماضية.

#### خامساً - ملاحظات

١٥ - في ٧ تموز/يوليه ١٩٩٤، استقبلت السيد عبد الكريم الإرياني، وزير التنمية والتخطيط في حكومة جمهورية اليمن. وقد قام بتسلیم رسالة من نائب رئيس الوزراء، الدكتور محمد سعيد العطار، التزمت فيها السلطات في صنعاء بوقف فوري لجميع الأنشطة العسكرية وبالقرارات التالية:

- (أ) اعلان العفو الشامل;
- (ب) تعويض جميع المدنيين الذين فقدوا ممتلكاتهم نتيجة "للتمرد" وتعويض أسر ضحايا الحرب;
- (ج) مواصلة احترام الديمقراطية والتعددية السياسية، وحرية التعبير والصحافة، وحقوق الإنسان;
- (د) الإصرار على مواصلة إجراء حوار وطني في إطار الشرعية الدستورية وإعادة تأكيد الالتزام بأحكام "وثيقة العهد والاتفاق" كأساس لبناء الدولة اليمنية الحديثة;

(ه) تعزيز التعاون الوثيق مع دول المنطقة على أساس مبادئ الاحترام المتبادل، وعلاقات حسن الجوار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية وفقاً لميثاق الأمم المتحدة، وتطوير التعاون الوثيق مع البلدان المجاورة لمصلحة السلم والاستقرار والرخاء لشعب شبه الجزيرة العربية والخليج.

١٦ - وفي ٨ تموز/يوليه، اتصل بي الرئيس على عبد الله صالح رئيس جمهورية اليمن هاتفياً. وفي كل من محادثتي معه واجتماعي والدكتور الإرياني، أعربت عن الأمل في أن تترجم بسرعة الالتزامات التي قطعتها حكومة صنعاء على نفسها إلى عمل. وأشارت أيضاً إلى أن وقف الأنشطة العسكرية لن يؤدي، في حد ذاته، إلى إنهاء الأزمة في اليمن؛ ومن اللازم على سبيل الاستعجال تحقيق التوفيق وإجراء حوار سياسي بين الطرفين. وقد أبلغت السيد حيدر أبو بكر العطاس والسيد عبد الله الأنصنج بمناقشتي مع الدكتور الإرياني وأكدت له مجدداً أن الأمم المتحدة ستكون على استعداد للمساعدة بكل ما في وسعها، إذا رغب الجانبان في ذلك. وقد أوضحت لجميع الأطراف اليمنية التي ناقشت هذا معها، أنني سأقدم تقريراً إلى مجلس الأمن وفقاً للقرار ٩٣١ (١٩٩٤).

١٧ - وفي ٨ تموز/يوليه، استقبلت السيد العطاس والسيد الأنصنج، اللذين قام كل منهما باليابنة عن جانبه بتسليمي رسالة أشار فيها إلى أن الجانب الآخر ما زال يقوم بأعمال عدائية وأكّد ضرورة القيام بما يلي:

(أ) تنفيذ قراري مجلس الأمن ٩٢٤ (١٩٩٤) و ٩٣١ (١٩٩٤) ووقف جميع الأنشطة العسكرية وقنا فعلاً؛

(ب) الافراج عن جميع الأسرى وإنهاء جميع الأعمال التي تهدف إلى قتل أشخاص أو اعتقالهم أو تعذيبهم، التي ما زالت مستمرة بأسلوب عشوائي؛

(ج) ضمان احترام الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والسماح للمنظمات المعنية بالتحقيق في الانتهاكات والإساءات التي ارتكبتها القوات الشمالية؛

(د) بدء إجراء مفاوضات بين الجانبين برعاية الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة.

١٨ - وفي ٩ تموز/يوليه، اجتمع الدكتور الإرياني والسفير عبد الله صالح الأشطل، الممثل الدائم لليمن لدى الأمم المتحدة، مع السيد العطاس والسيد الأنصنج مرة أخرى بحضور مبعوثي الخاص. وقد ذكر الجانبان أنهما سيظلان على اتصال عن طريقي.

١٩ - وتفيد الأنباء الواردة من اليمن بأن القتال قد انتهى الآن من الناحية الفعلية في جميع أنحاء البلد. بيد أن هناك أنباء تشير القلق بعث بها مراسلو صحف قاموا برحلة جوية من عدن إلى صنعاء. فقد تم القيام بأعمال نهب وخرق للقانون وإضرام حرائق مما أثر على الكثير من الممتلكات، ومعظمها حكومية. وقد

استهدفت أيضاً ممتلكات خاصة، بما في ذلك منازل زعماء الجنوب. وقد أعرب زعماء الحكومة في صنعاء عن شجبهم لهذه الأعمال. بيد أنه يلزم على سبيل الاستعجال اتخاذ إجراء حازم لوضع حد لهذه الأعمال. وقد أحاطت السلطات في صنعاء المبعوث الخاص علماً بأن الجيش سينسحب عما قريب من محافظة عدن.

٢٠ - ويبدو أن مرحلة الحرب الشاملة في الأزمة اليمنية قد وصلت إلى نهايتها. ولا يعرف عدد الأشخاص الذين فقدوا أرواحهم أو أصيبوا ، إلا أنه من المعروف أنه كان هناك عدد كبير للغاية من القتلى والمصابين وليس بوسعي سوى أن أعرب عن الأسف والأسى لأسر الضحايا ولجميع من دمرت منازلهم ولمن اضطروا إلى الفرار بعيداً عن ديارهم للنجاة بأرواحهم ولمن لحق الدمار أو الخراب بممتلكاتهم.

٢١ - وقد منيت الهياكل الأساسية في هذا البلد النامي بأضرار شديدة أيضاً. وقد ألحق دمار كامل أو جزئي بشبكات المياه ومحطات الطاقة ومعامل تكرير النفط والمطارات ومراكز الاتصالات في جميع أنحاء البلد. وستلزم فترة طويلة وموارد ليست متاحة على الفور لاصلاح هذه الأضرار.

٢٢ - ويتوقع شعب اليمن من المجتمع الدولي، عن طريق المنظمات الدولية والإقليمية وأيضاً عن طريق التعاون الثنائي، أن يقدم يد المساعدة له وهو يشرع في إعادة التعمير. ويتوقع المجتمع الدولي من جانبه من الزعماء اليمنيين أن يتصدوا بصورة جادة وعاجلة للمشاكل التي تشكل أساس هذه الأزمة وأن يكفلوا التوصل إلى حل دائم واستقرار يمكن التعويل عليه.

٢٣ - ومن المؤكد أن إنهاء القتال تطور يحظى بالترحيب، إلا أن شعب اليمن وزعماؤه يعرفون أكثر من أي شخص آخر أن هذا، في حد ذاته، لا يشكل الحل الدائم اللازم. ولن يتثنى التوصل إلى هذا الحل إلا عن طريق إجراء حوار سياسي بين الجانبين، حسبما طلب الحاج القراران ٩٢٤ (١٩٩٤) و ٩٣١ (١٩٩٤).

٢٤ - وتوجد في المواقف التي أعلنها الطرفان وأبلغوها إلى الأمم المتحدة ما يكفي من العوامل المشتركة التي تتيح بدء إجراء هذا الحوار باسلوب يتحلى بالمسؤولية والكرامة وبروح الاحترام المتبادل. وما زال الأمين العام على استعداد لأن يبذل مساعيه الحميدة وأن يقدم كل ما يمكن من مساعدة وتعاون بمجرد أن يتتفق الطرفان على قيامه بهذا الدور.

-----